مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: المصور
التاريخ: ١٩٧٦/١/٢٣

أخطاء ثورة ١٥ مايو (٢)

مرة أخرى
حاكموا المجرمين الطلقاء أو حاكمونى

● استمرار وجود جدار الخوف هو أخطر ما يهدد ثورة التصحيح

● الذين عذبوا فى السجون والمعتقلات ١٠٠ ألف وعدد البلاغات ٣٠٠ فقط.. لماذا؟

● سفاح الجيزة قبض عليه وصدر ضده حكم بالإعدام بعد أسابيع من ارتكابه لجريمته، والذين ذبحوا الحرية يركبون أفخر السيارات ويعيش بعضهم فى أفخم فنادق أوروبا

● الحكم فى قضية المستشار أبو جريشة وحده.. ماذا يعنى وما هى التساؤلات التى يثيرها؟

● **اهتزت مشاعر ملايين المصريين خلال الشهور الاخيرة من العام الماضى وهم يتابعون احداث جريمتين من ابشع الجرائم واقذرها :**

الاولى : ارتكبها سفاح الجيزة أحمد عبد الله محمد .

والثانية : ارتكبها سفاح المحلة ابراهيم يمانى .

وضحية سفاح الجيزة كان طفلا بريئا فى عمر الزهور ، وضحية سفاح المحلة كانت شابة فى عمر الورد وكانت مريضة بالقلب .

وكلتا الضحيتين تعرضتا - قبل مصرعهما - لجريمة هتك العرض بالاكراه .

وفى الجيزة وفى المحلة كادت الجماهير تفتك بالمجرمين الاثمين ..

وفى الجيزة وفى المحلة قام رجال الشرطة بالكشف عن السفاحين فى سرعة أثارت الاعجاب

وبعد أسابيع قليلة تمت المحاكمة وصدر الحكم بالاعدام ، وهذا أيضا موقف طيب يحسب للنيابة وللقضاء فى بلدنا .

الشرطة والنيابة والقضاء يستحقون فى هاتين القضيتين كل الثناء ولا اقول الشكر لان هذا هو واجبهم والمفروض ان يكون هذا هو اسلوبهم فى كل جريمة تقع وايا كان الجانى او الضحية ..

لقد اقتصوا - نيابة عن اسرتى الضحيتين وعن المجتمع - من السفاحين فى سرعة تتناسب مع مجتمع يفخر ويعتز بسيادة القانون فيه .

وقد أثاروا الاطمئنان فى قلوب الجماهير بعد فترة من الفزع وان كان البعض لم يقنع بتنفيذ حكم الاعدام داخل السجن وأعلنوا عن رغبتهم فى أن ينفذ الاعدام فى ميدان عام.

ولكن هناك أسئلة تثير حيرتى وحيرة الكثيرين ومنها ما يلى :

● **والذين قتلوا مئات المعتقلين والمسجونين السياسيين وعذبوا عشرات الالوف .. ماذا كان جزاء كل منهم ؟**

● والذين هتكوا اعراض المعتقلين واسرهم .. ماذا كان مصيرهم ؟

● المآسى والوقائع المثيرة التى نشرتهـا الصحف ـ كل الصحف ـ بعد قيـام ثورة التصحيح .. هل هى اقل اهمية من جريمتى سفاح الجيزة وسفاح المحلة ؟

● والبلاغات التى تقدم بها ضحايا التعذيب والارهاب .. لماذا لم يبت فيها ؟ لمـاذا لم تعرض على القضاء حتى الان ؟

واحدى هذه القضايا على سبيل المثال بدا التحقيق فيها وثبتت وقائع التعذيب فيها منذ سنوات وقبل وفاة جمال عبد النـاصر وهى قضية الاستاذ احمد كمال عبد الرازق المحامى والذى كان من انشط واصلب العنـاصر الوطنية التى ساهمت بنصيب بارز فى التصدى للنظام الملكى وقيـادة الحركة الطلابية قبل الثورة .. اى عند ما كان العمل الوطنى بدون مقابل .. بدون تفرغ .. بدون معسكرات .. بدون رحلات .

لقد افرج عنه الرئيس المؤمن انور السادات .. ولكن قضـية تعذيبه ما زالت تتعثر رغم ثبوت وقائع التعذيب .

وهناك قضايا اخرى تلقت النيابة العـامة بلاغات من اصحابها منذ خمس سنوات او حتى ثلاث .. قضايا ثبت ايضا فيها التعذيب مثل قضية الزميل عادل سليمان والاستاذ مصطفى اغا المحامى والعقيد عبدالقادر عيد وغيرها .. لماذا لم يبت فيها حتى الان ؟

حيرة ودهشة

وقبـل ان تزداد حيرتى ، ولـكى اكون موضوعيا قدر امكانى ، حرصت على ان اسال بعد عودتى من لندن :

● ترى كم عدد البلاغات التى تقدم بهـا ضحايا التعذيب والارهاب ؟

● وما هى نوعية اصحاب هذه البلاغات ؟

وكم كانت دهشتى عندما علمت ان البلاغات لم يزد عددها على ثلاثمائة بلاغ فقط لا غير

منهم ٢٠٠ بلاغ من بعض الاخوان المسلمين والباقى تقدم به بعض الماركسيين وبعض الوفديين وبعض ممن كانوا يعملون مع المرحوم عبد الحكيم عامر .

٣٠٠ بلاغ فقط من ١٠٠ الف اعتقلوا وسجنوا فى عهد الارهاب .

بعينى رأسى رأيت خمسين الفا من المواطنين يعذبون فى السجن الحربى فى نوفمبر عام ١٩٥٤ .

وفى عنبر «ج» ودور ٦ بسجن مصر عشت مع أعداد كبيرة شهورا قاسية من عام ١٩٥٥

وفى معتقلات الفيوم والوادى الجديد وسجن القلعة وسجون بنى سويف والمنيا واسيوط وقنا كان هناك الوف من الشباب والشيوخ .. الرجال والنساء .. الطلبة والاساتذة .. العمال والفلاحين .. المحامين والقضاه .. باختصار كل طوائف الشعب ومن مختلف المذاهب السياسية .. ودون رغبة فى الخروج عن الموضوع فاننى - تمشيا مع المتشنجين للاتحاد الاشتراكى - اعتبر ان المائة الف سجين ومعتقل كانوا يمثلون ما يسمونه « تحالف قوى الشعب العامل » مائة الف اصبح بعضهم بعد الافراج عنهم .. وزراء من الماركسيين مثلا الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله والدكتور فؤادمرسى حدادوالاخوانى الدكتور عبد العزيز كامل .

ورغم هذا لم يتقدم احدهم ببلاغ عن التعذيب الذى تعرض له خلال فترة اعتقاله . لماذا ؟

وقد كتبت فى العام الماضى مقالا تحت عنوان :

« حاكموا المجرمين الطلقاء أو .. حاكمونى »

وقلت فى هذا المقال بالحرف الواحد :

- « والذى يثير دهشتى وعجبى ان كثيرين من المسئولين يعرفون تفصيلات تفوق ما اعرفه عن وحشية هؤلاء المجرمين الطلقاء ورغم هذا فانهم يلوذون بالصمت » .

وقلت أيضا :

- « ان التغاضى عن محاكمة هؤلاء المجرمين الطلقاء ليس من حق احد لان ما حدث ملك للتاريخ والحرية »

وقلت أيضا مخاطبا المسئولين فى السلطة التنفيذية :

- « اننى اطالب السيد وزير الداخلية وكذلك المسئولين فى المباحث الجنائية العسكرية وفى المخابرات العامة بأن يقدموا للنيابة العامة كل ما يوجد فى الملفات من وثائق ومستندات التعذيب » .

أطالبهم باسم العدالة .. باسم الحرية .. باسم الاخلاق .

أطالبهم من أجل مصر » .

وقلت للسيد النائب العام :

- « واطالب السيد النائب العام باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة والواجبة نحو كل من شارك فى تعذيب وقتل المعتقلين والمسجونين السياسيين ..

انهم مجرمون طلقاء .. وهذا غير جائز فى عهد سيادة القانون » .

وختمت المقال قائلا :

- « اننى أوجه النداء الى كل من عليه اصدار القرار فى هذا الموضوع :

« حاكموا المجرمين الطلقاء .. او حاكمونى »

فماذا حدث طوال العام الماضى ؟

الصحافة قامت بواجبها

الذى لا يستطيع أن ينكره أحد ان الصحف قد قامت بواجبها فى هذه القضية على أكمل وجه .

● افسحت الصحف والمجلات صدرها لنشر تفاصيل حوادث التعذيب مدعمة بالوثائق والمستندات .. والاسماء .

● تعرضت بعض الصحف للمتاعب بعد أن لاذ بعض المجرمين الطلقاء بسيادة القانون ورفعوا قضايا قذف ضد بعض رؤساء التحرير والكتاب .

● رحبت الصحف بنشر مقالات أساتذة القانون ممن تصدوا للدفاع عن الحريات أو تعرضوا للسجن والتعذيب مثل الدكتور وحيد رأفت والاستاذ عبد الفتاح حسن المحامى والدكتور حلمى مراد والدكتور محمد عصفور وغيرهم ..

● حرص الصحفيون والكتاب على ان يوضحوا للقراء ان المسألة ليست دفاعا عن ضحايا التعذيب فقط او انتقاما من المجرمين الطلقاء فقط ، وانما حرص على ان يعرف الجميع ان كل مجرم شارك فى التعذيب ان يفلت من العقاب مهما بلغ نفوذه ومهما طال الزمن ، وبالتالى فان على كل مواطن ان يؤمن بأن المادة ٥٧ من الدستور التى تؤكد عدم سقوط جرائم التعذيب والارهاب بالتقادم ليست حبرا على ورق وانما هى ملزمة مثل باقى مواد الدستور للحاكم والمحكوم ، ولن تكون هناك فرصة اخرى لقيام خليفة للسفاح حمزة البسيونى او امثاله ممن اقتصت منهم عدالة السماء او الذين لم ينالوا جزاءهم حتى اليوم

قامت الصحافة بواجبها اذن ولست متحيزا لمنتهى ولزملائى وانما هى الحقيقة.

المجرمون الطلقاء .. من اين لهم

والمجرمون الطلقاء الذين تباروا فى هتك الاعراض وتعذيب وقتل الوف المواطنين .. ماذا فعلوا منذ كثر الحديث عن قضايا التعذيب ؟

● هل احس احدهم بمدى بشاعة الجرائم التى ارتكبها واقدم على الانتحار كما فعل هملر قائد الجستابو وقطب الحزب النازى ؟

بقية من حياء او ضمير جعلته ينتحر ولا ينتظر محاكمته .

● هل تعرض احدهم للقتل كما حدث للسفاح بيريا فى الاتحاد السوفييتى ؟

ان بشاعة جرائمه وصلت الى حد لم يصبح مطاقا . فقتلوه فى مجلس الوزراء ليتخلصوا من شروره .

ابدا لم ينتحر احدهم ولم يقتل احدهم .

الغريب أن بعضهم يعيش فى أفخر فنادق أوربا وينفق بسخاء من الملايين التى هربها .

وبعضهم يركبون افخر السيارات علنا فى شوارع القاهرة .

ومنهم من وضع تحت الحراسة رغم هذا ينفق الوف الجنيهات على المحامين ورفع الدعاوى

اليس من حقى وحق غيرى ان نسأل :

● من أين لهم هذا ؟

● ومن الذى ينفق بسخاء على رسوم قضاياهم ومحاميهم .

بل ان بعضهم الف كتبا ونشر عنها اعلانات اجورها ليست بسيطة .

كاد بعضهم يصبح فى شهرة نجوم السينما .. بكل تبجح .. وبكل ثقة .

انهم ينامون بملء الجفون وكأنهم لم يرتكبوا جرما ..

وهم يعيشون فى رفاهية ويحتج بعضهم على مجرد منعه من السفر وكأنه ليس مقدما للمحاكمة فى جرائم بشعة .

واكثر ما يثير الدهشة بل والخوف هو :

● من أين لهم بهذه الثقة ؟

والعدالة .. ماذا فعلت ؟

وقد أمر السيد النائب العام بتخصيص مجموعة من وكلائه برئاسة الاستاذ هاشم قراعة للتحقيق فى هذه القضايا .. وهذا عظيم .

ولكن :

● لماذا لم يزد عدد البلاغات على ٣٠٠ بلاغ ؟

● وماذا تم فى هذه البلاغات التى قدمت ؟

بالنسبة للسؤال الثانى فان الاجابة معروفة ولا تحتاج الى شرح او تفصيل .. ان هذه البلاغات كلها مازالت « قيد التحقيق » .

قضية واحدة اصبح معروفا انها ستنظر قريبا وهى قضية تعذيب الاستاذ مصطفى امين . ولكن لماذا تأخر تحديد جلسات لباقى القضايا ؟

قيل ان هناك بلاغات متشابهة جارى تجميعها لتقدم دفعة واحدة .

وقيل ان المتهمين فى كثير من القضايا هم اشخاص بعينهم ولهذا سيقدمون للمحاكمات فى هذه القضايا .. بالجملة .

وقيل ان القضية الوحيدة التى فصل فيها هى قضية التعويض الذى طالب به المستشار أبو جريشة وانه قد حكم له فعلا بسرعة لانه مستشار عرف كيف يتخطى طرق « التاجيل » التى يلجأ اليها محامى الطرف الاخر .

وتتردد الاقاويل بين الكثيرين وتتنوع الاسئلة وكلها تؤدى الى معنى واحد لا ارتضيه لاهم مكاسب ثورة التصحيح وهو سيادة القانون .. معنى لا يغيب عن فطنه كل قارىء سواء كان مواطنا عاديا او أحد المسئولين

ـ ان العدالة البطيئة تفقد سيادة القانون مضمونها العظيم .

ـ اذا كان هناك من يعرقل تسليم وثائق التعذيب الى النيابة العامة يجب ان يحاسب.

واذا كان هناك من يرفض الادلاء بشهادته فيجب أن يحاكم

ـ واذا كان هناك عجز فى الاطباء الشرعيين فيجب زيادة عددهم فورا لمساعدة النيابة العامة فى التصرف فى القضايا التى يحققونها.

ـ واذا كان هناك نصوص فى القانون تحمى هؤلاء المجرمين او تعرقل محاكمتهم يجب ان تعدل بما يتمشى مع المادة ٥٧ من الدستور .. هذه المادة التى نصت على عدم جواز سقوط هذه الجرائم بالتقادم .

وبالنسبة للسؤال الاول عن عدد البلاغات ولماذا لم يزد عددها على ٣٠٠ بلاغ فقط ليس هناك تفسير الا امر واحد لابد أن نعترف به وهو أن جدار الخوف ما زال قائما .. وهذا هو الخطأ الثانى من أخطاء ثورة ١٥ مايو .

انسان عذب بوحشية .. انسان هتك عرضه أو هتك عرض زوجته أو ابنته امامه كيف ولماذا لا يتقدم ببلاغ ضد السفاحين الذين اهدروا آدميته ؟.

الاجابة ببساطة انه ما زال يشعر بالخوف .. لم يطمئن بعد الى ما قامت من اجله وما نادت به ثورة التصحيح .

الذى لم يلجأ الى النيابة العامة رغم كل ما نشر فى الصحف ورغم كل تصريحات الرئيس أنور السادات لا شك أنه ما زال يشعر بالخوف .

والمسئولية هنا لا تقع أبدا على الرئيس السادات ، فليس من المعقول أن يصدر قرارا جمهوريا بمحو الخوف والشك من قلوب هؤلاء الضحايا .

ان هناك ملايين لم يعتقلوا أو يعذبوا ولكنهم ما زالوا يؤثرون السلبية وعدم الاسهام فى العمل السياسى ، فما بالك بمن مزقت وسائل التعذيب الجهنمية أجسادهم وارواحهم ؟ لو أن بعض المجرمين الطلقاء قد حوكموا علنا فلا شك أن الناس ستطمئن الى أن العدالة تسير فى مجراها الطبيعى .. حتى لو برىء بعضهم أو حتى لو برىء كلهم فان مجرد المحاكمة العلنية يكفى لهدم ما بقى من جدار الخوف .

محاكمة جنرالات اليونان تمت بسرعة ويجرى الان الاستعداد لمحاكمة من شجعوهم وتعاونوا معهم فى اقامة الدكتاتورية ونشر الارهاب.

أما عندنا فما زال « التحقيق جاريا »

لقد أصيب جدار الخوف بشرخ كبير يوم ٥ يونيو .

وسقط جانب من جدار الخوف أثناء وبعد محاكمات مجموعة عبد الحكيم عامر ..

وتحول ما بقى من جدار الخوف الى مجبوعة من الثقوب أشبه بالغربال يوم قيام ثورة التصحيح ، وازدادت هذه الثقوب اتساعا بعد انتصارنا فى حرب أكتوبر .

ولكن ما بقى قائما من جدار الخوف ـ وان كان أشبه بخيال المآته ـ الا أنه أخطر ما يهدد ثورة التصحيح ، فالحقيقة التى يجب أن نؤمن جميعا بها أن الاحساس الشامل بالحرية مستحيل أن يتوفر فى بلد ما أو فى مجتمع ما الا اذا شعر كل فرد أيا كانت اتجاهاته الفكرية أنه قادر على مباشرة حقوقه السياسية دون أى قيد .

ونحن حتى اليوم ـ ورغم كل ما يقال وينشر ـ نشعر أن صمام الامان الوحيد هو

شخص الرئيس السادات . هذه حقيقة أصدق دليل على صحتها أن الرئيس نفسه طلب فى الاسبوع الماضى تعديل بعض مواد الدستور بحيث تتضمن ما نادت به وما حققته ثورة التصحيح . اذن فالدستور ودولة المؤسسات والغاء الرقابة على الصحف .. كل هذا ليس فيه الكفاية حتى الان لضمان حريات الشعب.

● المجرمون الطلقاء ما زالوا طلقاء .. وكان جرائمهم اقل أهمية من جريمة سفاح الجيزة وسفاح المحلة الكبرى .

● الذين عذبوا لم تقتص لهم العدالة والذين قتلوا فى ليمان طرة وأوردى أبوزعبل والسجن الحربى لم تعوض أسرهم لا من أموال الدولة ولا من أموال جلاديهم وقاتليهم .

● الذين نهبوا القصور والقبور لم يحاسب أحدهم بينما يحاسب من اختلس لياكل او ليطعم أسرته ، وأنا لا ادافع عن المختلسين الصغار ، وانما أرى فى ترك كبار اللصوص دون حساب أكبر حافز للمياس والخوف .

● وزير العدل الاستاذ عادل يونس - رغم انه تعرض للأذى من مراكز القوى - لم يطلب من مجلس الشعب تعديل القوانين بما يتمشى مع روح ثورة ١٥ مايو . واعضاء مجلس الشعب - ومنهم رجال قانون - لم يقدموا على هذه الخطوة .

قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .. الا يستحق التعديل ؟

ان هناك بعض المواطنين المدنيين ما زالوا يحاكمون امام المحاكم العسكرية وتصل الاحكام ضدهم الى الاعدام دون ان يسمح لمحاميهم حتى بالمرافعة الشفوية عنهم وانما يكتفى باستلام المذكرات .

وانا لا اريد ان ادخل القراء فى مزيد من التفاصيل او المناقشات القانونية ، ولكن على كل من يريد مثلا صارخا ان يسال الاستاذ الكبير الدكتور السعيد مصطفى السعيد المحامى .. اسالوه كيف عجز عن الدفاع عن موكل له كان يحاكم امام المحاكم العسكرية.

والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الذى نشر فى ملحق للعدد ٤٥ من الجريدة الرسمية فى

١١ نوفمبر سنة ١٩٧١ .. هذا القانون نشر في ملحق وطبع منه عشرات النسخ فقط مما جعل معظم وكلاء النائب العام في موقف لا يحسدون عليه في عديد من القضايا .

● كيف صدر هذا القانون بعد قيام ثورة التصحيح وقبل ان يتم انتخاب مجلس الشعب؟

● وهل قام مجلس الشعب ووزير العدل باعادة النظر في هذا القانون وغيره من القوانين التي تعطي لفئة من المواطنين امتيازات رهيبة وحصانات ضخمة على حساب الشعب ؟

● عقول الانطلاق ما زال اصحابها يتصدرون المناصب الكبرى ، وحتى لو بلغ احدهم سن انعاش سرعان ما تخترع له وظيفة مستشار او خبير . وانا لست ضد الاستفادة من الخبرات الطيبة ، ولكن استمرار البعض في مراكز السلطة رغم ما نسب او ينسب اليهم يشيع اليأس والخوف في قلوب من ينشدون الاصلاح . والغريب ان معظم الناس يعرفون ان اغلبية الاسماء التي ترشح دائما للمناصب الكبرى ظهرت عبقرية اصحابها على ايدي مراكز القوى قبل ١٥ مايو ١٩٧١ ومنهم بعض الذين قاموا بتعذيب المعتقلين .

ولا تدهشوا يا اعزائي القراء اذا رايتم بعض كبار المتهمين في قضايا التعذيب يعاملون في كثير من الاماكن كما لو كانوا ما زالوا يباشرون سلطاتهم .

● واخيرا .. الذين يتصورون انهم اوصياء على هذا الشعب ويريدون الزامه بصيغة معينة للحكم ظاهرها « تحالف القوى » والدفاع عن « مكاسب العمال والفلاحين » ، وباطنها حكم الحزب الواحد واثارة الكراهية بين معظم طوائف الشعب . هؤلاء الاوصياء « الجدد يستخدمون نفس الاساليب التي استخدمتها مراكز القوى السابقة .. وهذا يطيل في بقاء « خيال المآتة » او على الاصح مايخفي من جدار الخوف .. يستخدمونها رغم ان الرئيس السادات اكد مرارا انه يرتضي ما يختاره الشعب ولن يفرض رأيا على الشعب .

إبراهيم البعثي